



## قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩م  
الرقم: .....

منشور دوري رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م  
موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية

المحترم

الأخ المدير العام / المدير الإقليمي

**بند :**

بعد التحية ..

**الموضوع: حدود الإقراض - مخاطر التركزات الائتمانية**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نود إحاطتكم بما يلي:

١. الغرض من هذا المنشور:

الغرض من هذا المنشور هو لتوضيح أقسام قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م التي تضع حدودا لإقراض شخص أو مجموعة أشخاص ذوي ارتباط، و لوضع قواعد خاصة بتنفيذ تلك الأقسام.

## ٢. الهدف:

تطبيق هذا المنشور على كل البنوك المرخصة في الجمهورية.

### ٣. التعاريف:

لأغراض هذا المنشور، يقصد بكلمات "الائتمان" و"الشخص" و"الأسرة" نفس المعاني كما وردت في المادة (٢) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ م.

يقصد "بالمؤسسة التابعة" لشخص ما المعاني التالية:

أ. أي شخصية اعتبارية مملوكة أو خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لذلك الشخص.

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩م

الرقم: .....

(٢)

ب. أي شخصية اعتبارية مملوكة أو خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأحد أفراد أسرة  
ب. ذلك الشخص.

ج. أي شخصية اعتبارية مملوكة أو خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأحد التابعين كمل  
هو مبین في (أ) و(ب).

#### ٤- الحد الإقراض:

تنص المادة (١٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م على: "لا يحق لأي بنك في الجمهورية  
أن يقوم بمنح أي شخص (عدا في حالة الموافقة المسبقة من البنك المركزي) أية سلفة أو  
تسهيل أو ضمان مالي أو يتحمل عنه أي التزام آخر (بعد استبعاد قيمة الضمانات المسموح  
بها كما يعرفها البنك المركزي ويحتفظ بها البنك) بحيث يزيد المجموع الإجمالي للسلف  
والتسهيلات أو الضمانات المالية المقدمة لذلك الشخص ومؤسساته التابعة عن (١٥%) من  
مجموع رأسمال البنك المدفوع والاحتياطي المحتفظ به بموجب أحكام المادتين (١١ و ١٢) من  
هذا القانون ..."

لذلك فإن القاعدة العامة تنص على أن الحد الأقصى للالتزام الذي يمكن أن يمنحه  
البنك لأي شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا يمكن أن يتجاوز نسبة ١٥% من  
مجموع رأسمال البنك المدفوع واحتياطياته.

تيا (مرکزي) تلکس رقم : ۲۲۱۰، ۲۲۸۰، ۲۶۸۹، ۲۶۹۰، ۳۲۲۴؛ الفکس : ۲۷۴۱۳۱ التحریله : ۲۷۴۳۷۱/۷۱ ص ب ۵۹ صنعاء - الجمهورية اليمنية  
Cable "MARKAZI" Telex No. ۲۲۱۰، ۲۲۸۰، ۲۶۸۹، ۲۶۹۰، ۳۲۲۴ Fax: ۲۷۴۱۳۱ Operator: ۲۷۴۳۷۱/P.O.Box ۵۹ Sana'a R



CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a

بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

## قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩م  
الرقم: .....

(٤)

هـ. أي جزء من مديونية مضمون بضمان غير مشروط من بنك آخر مقيم بدرجة (A+) أو أفضل من ذلك من وكالة دولية معروفة ومشهورة في تقييم الائتمان. على أن إجمالي المديونيات

المضمونة من أي بنك من تلك البنوك يجب ألا تتجاوز نسبة ٧٥% من رأسمال واحتياطيات البنك المقرض.

## ٤. القواعد:

نص المادة (٢٣) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م على: "عند تطبيق التقييدات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون فإن البنك المركزي إذا أقر بأن مصالح مجموعتين أو أكثر من الأشخاص متداخلة بحيث تعتبر واحدة وجب تجميع مديونية المجموعتين وعلوها مديونية واحدة...."

ستطبق القواعد التالية عند تجميع المديونيات لتقدير مدى التقييد بنسبة ال ١٥%:

أ. سوف تجميع مديونية شخص ما مع مديونيات أفراد الأسرة الذين تربطهم مصلحة مشتركة.

ب. سوف تجميع مديونية شخص ما مع كل مديونيات المؤسسات التابعة لذلك الشخص ومع كل المديونيات للمؤسسات التابعة لأي من أفراد أسرة ذلك الشخص.

ج. سوف تجميع المديونيات التي تعتمد على نفس مصدر السداد.

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

صنعاء في ١٤/٣/٩٩م

الرقم: .....

## قطاع الرقابة على البنوك

(٥)

د . مديونيات شخص غير ذي علاقة بحيث تؤول حصيلة تلك المديونيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى شخص ذي علاقة أو لأحد أفراد أسرته أو لمؤسسة تابعة له أو لأحد أفراد أسرته سوف تجمع مع أي مديونيات سابقة لذلك الشخص ذي العلاقة وتصبح جزء من حد الإقراض لذلك الشخص.

### ٥. استثناءات من قاعدة التجميع :

يمكن عدم تجميع جزء من المديونيات المذكورة في الفقرة ٦ (ب) إذا كان بإمكان البنك أن يبين بوضوح أن أي مؤسسة تابعة لشخص ما أو مؤسسة تابعة لأحد أفراد أسرة ذلك الشخص مستقلة اقتصاديا عن بعضها البعض، أي أنها شركات ذات مسؤولية محدودة لا توجد بينها صفقات مادية ملموسة، ولديها القدرة المالية الذاتية ولن تستند إلى الدعم المالي من أولئك الأشخاص أو المؤسسات التابعة لهم في المستقبل المنظور، وإذا كان البنك بإمكانه أن يبين أن المبالغ المسحوبة من المديونيات استعملت بصفة خاصة للأعمال التجارية لتلك المؤسسة التابعة فقط.

### ٦. متطلبات التوثيق :

بهدف الالتزام بتطبيق نصوص القانون ومتطلبات هذا المنشور، يجب على البنوك الحصول والاحتفاظ بمعلومات معينة تتعلق بعملائها المقترضين:

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩م

الرقم: .....

(٦)

أ. يجب على البنوك أن تعرف وتوثق لكل مقترض و المؤسسات التابعة له و أفراد أسرته الذين تربطهم مصلحة مشتركة معه.

ب. إذا كان المقترضون سوف يتأهلون بصفة خاصة للإستثناءات بموجب البند (٧) أعلاه، يجب أن يقدموا للبنك مراكز مالية حديثة وكاملة تبين حالتهم المالية. ويجب أن تفرق هذه المراكز بتفاصيل كافية تظهر درجة العلاقات المرتبطة مع أو الاستقلالية عن المصالح الأخرى ذات العلاقة.

ج. يجب على البنك أن يوثق بوضوح كيفية استعمال مبالغ كل دفعة لكل مديونية.

د. يجب على البنوك أن يكون لديها نظام كفاء لإدارة المخاطر حتى تستطيع أن تتعرف وتتابع مديونيات الأشخاص ذوي العلاقة ومؤسساتهم التابعة، و أن تبلغ البنك المركزي عنهم بدقة كما هو مطلوب.

هـ. يجب على البنوك أن تقدر وتقيم بانتظام أي رهون تساند تلك المديونيات، أو أي مديونيات أخرى.

٧. الموافقة على المديونيات التي تتجاوز الحدود:

نحول المادة (١٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م البنك المركزي بالموافقة على للمديونيات التي تتجاوز الحدود القانونية بزيادة نسبتها إلى ٢٥% من رأسمال واحتياطيات البنك. وسياسة البنك المركزي هي منح الموافقة فقط في الأحوال الاستثنائية حيث تكون تلك



٤٥  
البنك المركزي اليمني  
CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



البنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

## قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩ م  
الرقم: .....

(٨)

د. في ظرف ٣٠ يوما من استلام خطة البنك، سوف يقوم قطاع الرقابة على البنوك بإعطاء  
البنك طالب الموافقة ردا كتابيا بذلك سواء بالموافقة أو عدمها. وسوف تتم مناقشة المقترحات  
المرفوضة في اجتماع مع كبار مسئولي البنك المعني يعقد خلال مدة قصيرة بعد الرد الكتابي من  
القطاع.

### ١١: استفسارات:

في حال وجود أي استفسار حول محتويات هذا المنشور يرجى إرسالها إلى قطاع الرقابة على  
البنوك، البنك المركزي اليمني.

يرجى العمل بموجب هذا المنشور من تاريخ صدوره وتلغى أي تعليمات تتعارض معه.

صادر بتاريخ: ٢٦ ذو القعدة ١٤١٩ هـ

الموافق: ١٤ مارس ١٩٩٩ م

عبد الله حميد الملقفي

وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك



